

## محضر الجلسة رقم 691

**التاريخ:** الأربعاء 11 صفر 1431 (27 يناير 2010)

**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

**التوقيت:** : تسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة عشر بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** اختتام الدورة التشريعية الخريفية.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

انتهي اليوم بحمد الله وتوفيقه أشغال الدورة الخريفية من السنة

التشريعية الثالثة من الولاية الثامنة، دورة كانت استثنائية في مسار هذه الولاية، لأنها أولا توجت مسلسلا انتخابيا هاما، يشكل لبنة نوعية في تدعيم بنائنا الديمقراطي، والذي مس في إحدى حلقاته تركيبة هذا المجلس ورئاسته.

دورة استثنائية ثانيا لتزامنها مع إطلاق العديد من الأوراش

المؤسسة، المضمنة في عدة خطابات ملكية سامية، ومن ضمنها إخراج القانون التنظيمي لمؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، وكذلك إعادة النظر في أدوات تدبير قضيتنا الوطنية، بإطلاق مسلسل التفكير التشاوري الواسع في تغيير بنية وهيكله مجالنا الترابي عبر التنصيب الملكي السامي للجنة الاستشارية للجهوية، هذه أهم حلقات المسلسل الإصلاحي الذي تعرفه بلادنا في إطار المشروع الديمقراطي الحدائي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما تزامنت هذه الفترة كذلك بتعديل جزئي لتركيب حكومة صاحب الجلالة في إطار ذات الأحزاب السياسية المشكلة لأغليبتها، وفي هذا السياق يسعدني أن أهنيئ السيد الوزير المحترم، إدريس لشكر، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، بالثقة المولوية السامية التي حظي بها، كما أتمنى للأخ الأستاذ سعد العلمي التوفيق والنجاح في مساره الجديد.

أيها السادة والسيدات،

لقد تعاهدنا في الخطاب الذي ألقيناه بعيد حصولنا على ثقتكم على جعل هذه المؤسسة، مؤسسة مجلس المستشارين مؤسسة فاعلة، مؤسسة شريكة وداعمة ومنفتحة وذات مصداقية، وإخراجها من التراتبية التي ألفناها، وقد تجاوزت الحكومة مشكورة مع هذا المنظور، وأحالت علينا في قراءة أولية مشروع القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي إشارة دالة سجلناها بارتياح كبير بحكم رمزية القانون التنظيمي وقوته القانونية، التي تجعله في مصاف النصوص الدستورية.

وكانت طبعا فرصة مناقشة هذا المشروع مناسبة لإظهار تميز منحدرات تمثيل مجلسنا، ذات الطابع الجهوي والمهني، وتجسدت في مضامين الاقتراحات والتعديلات وطبيعة المناقشات في استحضار لمضامين الخطاب الملكي السامي في افتتاح هذه الدورة، ليطم التصويت عليه في 29 دجنبر من السنة الماضية.

أيها السادة والسيدات،

لقد تميزت هذه الدورة بمصادقة مجلس المستشارين على 21 مشروع قانون ومقترح، من أهمها مشروع القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع قانون المالية، مشروع قانون مدونة السير، مشروع قانون يتعلق بالطاقات المتجددة، ومشروع قانون يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ومشروع قانون تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. كما تمت المصادقة أيضا على مشاريع ومقترح قانون مختلفة تتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، بجمالية الجماعات المحلية، بالمكتب الوطني للمطارات، بالنظام الأساسي للتعاون المتبادل، بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف، وتنظيم أنواع النقل الجوي، إلى جانب المصادقة من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، والاتفاقية بشأن الحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية الأورو آسيوية، والاتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية وجمهورية الفيتنام الاشتراكية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل، وتأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن رفوف مكاتب اللجن الدائمة لازالت تضم

23 مشروع قانون تنتظر الدراسة، وهو ما يستدعي من الحكومة الموقرة ومن مجلسنا الإنكباب عليها بجدية وبرمجتها من أجل تجاوز كل

ما يحول دون البت فيها بصفة نهائية، لذا ندعو اللجن الدائمة إلى دراستها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، تمهيدا لمناقشتها في الدورة الربيعية المقبلة.

أيها السادة والسيدات،

تصدّر أعمال المجلس، كما جرت العادة، في هذه الدورة التشريعية الخريفية مشروع قانون المالية، الذي يعد أهم موعد سنوي لهذه الدورة بحكم ترجمته للالتزامات الحكومية والأدوات المالية القمينة بأجرأة أولويات أجندتها، وتشكيله في ذات الوقت مناسبة سنوية سانحة لمراقبة عمل الحكومة وأدائها وتصورها للعمل المستقبلي.

كما صادق المجلس، كما قلت سابقا، على قانون متعلق بمدونة السير على الطرق، هذا المشروع الذي ولد بعد مخاض طويل وعسير، وتكلفة اقتصادية باهظة، غير أنه طبعاً يفتح أمامنا آمالا عريضة للحد من الخسائر المادية والبشرية المترتبة عن ما أصبح يعرف بحرب الطرق. وفي نفس السياق، صادق المجلس على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالطاقة المتجددة، والتي سيكون لها انعكاس إيجابي على دعم استقلالية بلادنا في هذا المجال، وتكريس اختيارها في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة عبر الاعتماد على مصادر طاقة نظيفة ومتجددة.

أيها السادة والسيدات،

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عمل السادة والسيدات المستشارون عبر آلية الأسئلة الشفوية على مساءلة الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتماماتنا وباهتمامات المواطنين بصفة عامة في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، المحلية والجهوية والوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار بلغ مجموع الأسئلة الشفوية 357 سؤالاً، تمت الإجابة عن 264 منها، في حين تم سحب 23 سؤالاً، علماً أن متأخر الأسئلة برسم الدورة الربيعية الماضية قد وصل إلى 420 سؤالاً.

كما عقد مجلسنا برسم الدورة الخريفية بإعلان نهايتها 29 جلسة عامة، قرابة 75 ساعة، بمعدل 3 ساعات لكل جلسة، في حين عقدت للجن الدائمة اجتماعاتها للدراسة والموافقة على مشاريع مختلفة، وصل عددها إلى 71 جلسة، واستغرقت 278 ساعة، بمعدل 4 ساعات لكل جلسة.

اسمحوا لي كذلك أن أشير إلى أن مكتب مجلسكم الموقر اجتمع خلال هذه المدة بصفة دورية ومنتظمة وأسبوعية، بحصيلة وصلت إلى 17 اجتماع، وكانت مخصصة للبت واتخاذ قرارات تم التسيير الإداري والمجال المالي والمحاسبي، وصل عدد القرارات التي تم اتخاذها إلى 120 قرار، وقد تم توثيقها وتسجيلها لتكون طبعاً عوناً لمؤازرة القانون الداخلي.

كما اجتمعت ندوة الرؤساء في تسع اجتماعات، تدارست فيها قضايا تتعلق بتسيير وتنظيم أشغال الجلسات العمومية، وكذا السبل الكفيلة بنهج حكمة جيدة، وأكد أقول متجددة، للتدبير والتناغم بين مكونات المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بمساهمة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الفرق البرلمانية في تفعيل مضامين البرنامج، الذي سبق لي أن قدمته إلى معاليكم وإلى حضرتكم، والذي تبناه المكتب كبرنامج عملي للسنوات الثلاث.

أيها السادة والسيدات،

بخصوص تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، فقد كان لمجلسنا الموقر شرف احتضان المؤتمر الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي يومي 12 و13 نوفمبر 2009 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وقد شكلت الرسالة الملكية السامية في افتتاح أشغال المؤتمر الإطار الذي اشتغل فيه المشاركون في مقاربتهم للمواضيع المطروحة في جدول الأعمال، إن على مستوى اللجن أو الجلسات العامة بحكم تشخيصها العميق للإكراهات التي تواجه شعوب هذه المنطقة ودورها في سياق جهوي ودولي متغير وبالغ التعقيد.

وفي هذا الإطار، اعتمد المؤتمر باعتراز نص الرسالة السامية وثيقة مرجعية للرابطة، واعتبروها خارطة طريق لصياغة رؤية إستراتيجية متكاملة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وجيو-إستراتيجياً، وقد أصدر المؤتمر عدة توصيات وقرارات في هذه المحطة، أذكر منها فقط: - الدعوة إلى تقوية ودعم ديناميات التعاون جنوب-جنوب، ودعوة منظمة الأمم المتحدة إلى لعب دورها في تفعيل قيم وقواعد القانون الدولي، وإضفاء طابع العدالة والإنصاف على العلاقات الدولية؛

- مساندة المملكة العربية السعودية واليمن في موقفهما الحازم إزاء التهديدات، وما تتعرضان له من تدخلات خارجية في شؤونهما الداخلية، ودعم جهود هاتين الدولتين في الدفاع عن سلامة ووحدة أراضييهما.

كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام المؤتمر عبر الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لها بما يضمن صيانة الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني الشقيق، وكذلك الدعوة إلى نهج سياسة الحوار بين الحضارات والثقافات.

وفي إطار تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين مجلس المستشارين ومجالس الدول الصديقة والشقيقة، إستقبل المجلس خلال دورة أكتوبر وفدا عن المجلس الوطني لجمهورية الفيتنام الاشتراكية برئاسة رئيس لجنة الشؤون الخارجية "Mr. HA VAN HIEN" خلال الفترة الممتدة ما بين 2 و 5 دجنبر 2009، كما تم استقبال وفد من مجلس المستشارين الياباني برئاسة نائبة المجلس السيدة "AKIKO SANTO"، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و 15 دجنبر، وتم استقبال رئيس الجمعية الوطنية لكوريا ووفد هام يرافقه يوم الأربعاء 13 يناير 2010.

في هذه اللقاءات تناولت المباحثات التي جرت في هذه اللقاءات مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل توثيق العلاقات الثنائية، وخاصة طبعا على المستوى البرلماني.

في نفس السياق، شاركت وفود من المجلس في عدة تظاهرات برلمانية دولية مهمة، أذكر منها اجتماع مجموعة العمل المكلفة بتمويل الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية ببروكسيل يوم 10 دجنبر 2009، والدورة العادية لاجتماعات لجان البرلمان العربي بالقاهرة في الفترة الممتدة بين 24 و 26 دجنبر، واجتماع اللجنة المكلفة بدراسة موضوع البرلمان الالكتروني العربي بالمنامة بتاريخ 10 يناير 2010، إضافة إلى مشاركة وفد هام يضم جميع الفرق البرلمانية في الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التي انعقدت بستراسبورغ يوم 25 من الشهر الحالي، والتي لازال بعض أصدقائنا يشتغلون الآن فيها، إلى جانب المشاركة في الدورة السادسة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي ستعقد بعاصمة أوغندا يوم 26 يناير إلى غاية 31 منه.

أيها السادة والسيدات،

إن إيجابية هذه الحصيلة، سواء على المستوى الكمي أو المستوى النوعي، يجب ألا يحجب عنا مكامن النقص التي لازالت تعترى أداء مؤسساتنا، ولعل أكبر عائق اليوم أمام تلميع صورة المجلس، والدفاع عن جدواه ومصداقية عمله، يكمن في ظاهرة الغياب المخيف، الذي طبعا يؤرق السياسة ويشد إليه الرأي العام الوطني، ويكون طبعا مادة دسمة للصحافة الوطنية، وكذلك تدني نسبة المصوتين على قوانين هامة ومصيرية، وطبعا كان من أهمها تدني التصويت على قانون أثار كثيرا من المداد وأسأل كثيرا من اللعاب والغيظ على الصعيد الوطني، وكذلك لا بد أن أذكر غلبة التشريع ذي الأصل الحكومي، وشح مقترحات القوانين من طرف السادة المستشارين.

هل كان طبعا على الرئاسة أن تذكركم بهذا؟

الواقع، أنا أقول نعم وبالتأكيد، لأنه يدخل في تصميم تشخيص الأوضاع وتقييم حكومتنا، وممارسة صحية نقدية لكي نستخلص منه الدروس قصد التفكير معا في الإجابة على الأسئلة التالية :

هل الحلول القانونية بإمكانها أن تغير هذا الوضع؟

وهل وسائل التحفيز وتحسين مناخ عمل السادة المستشارين، والتي فتح مكتب المجلس ملفها بجديّة ستصحح هذا الوضع، أم أن الأمر يتطلب فقط إرادة سياسية من الجميع، مستشارين برلمانيين، فرق برلمانية، وأحزاب سياسية؟

ليس لدي أي جواب على هذه الأسئلة، ولكنها أسئلة طبعا تؤثر ردهات المجلس، وتؤثت صالونات المملكة برمتها.

إن تأكيدنا على واجب الحضور يوازيه في المقابل دعوة مكونات الحكومة إلى التعاون مع مجلسنا المقرر في إطار القواعد البرلمانية، سواء في الحضور في جلسات الأسئلة الشفوية أو في الاستجابة لطلبات الفرق البرلمانية أو اللجان الدائمة، وربما تكون هذه كذلك من إشكاليات عدم الحضور في بعض الجلسات.

أيها السادة والسيدات،

إن الرقي بعمل مجلس المستشارين، لا يتوقف فقط على مستوى الإنتاج التشريعي والعمل الرقابي والدبلوماسية البرلمانية، بل أيضا عبر انسجام عمله وأدائه مع مجلس النواب، لذا سارعنا منذ أن قلدتمونا مسؤولية قيادة هذه السفينة، وفي سابقة ربما هي الأولى من نوعها في حياة برلماننا، منذ اختارت بلادنا نظام الغرفتين، على التنسيق مع السيد رئيس مجلس النواب المحترم لوضع آليات تروم الوصول إلى

مرحلة التنسيق والتكامل والتناغم بين المجلسين، وعهد بذلك إلى لجنة مشتركة بين المكتبين، لازلنا ننتظر نتائج عملها.

كما أحطنا في هذه المدة تدبير الموارد البشرية بعناية خاصة، عبر الاكتراث بمواجهتها الاجتماعية وتنظيم عملية ولوجها إلى مقر العمل، والاهتمام بتكوينها المستمر، واتخاذ معايير الكفاءة والمردودية كمحدد للمكافأة والترقية الإدارية.

وفي هذا الإطار، يندرج توقيع الاتفاقية بين مجلسنا وبين المعهد العالي للإدارة، التي تهدف إلى تقوية القدرات والرفع من مستوى الأداء المهني لجميع أطر مجلس المستشارين، سواء العاملين منهم مع الفرق البرلمانية، أو المرتبطين مباشرة بمصالح الأمانة العامة، وهم طبعاً شركاء في العمل وفي تحسين وتلميع صورة المجلس الموقر.

وفي نفس السياق، فتح مكتب المجلس عدة أوراق لا تقل طبعاً أهمية، وتتعلق أولاً بالتأمين عن المرض والعجز والوفاء لفائدة السادة المستشارين وموظفي المجلس، إعادة هيكلة إدارة المجلس، العناية بحفظ ذاكرة المجلس وصيانة البناية والتجهيزات، حيث تم تعيين محافظة للقيام بهذه المهمة، وطبعاً عدة أوراق أخرى سترى النور إن شاء الله في المستقبل.

أيها السادة والسيدات،

لقد انصرفت ثلاثة أشهر على عملنا في هذا المجلس، فترة وضعنا فيها مع المكتب موضع التنفيذ برنامجاً اعتمده المكتب كوثيقة عمل لمرحلة ثلاثية، وشرعنا في ترجمته عملياً بمعية الطاقم الإداري، وإشراف مكتب المجلس، وسوف نعمل في المرحلة المقبلة، إن شاء الله، على تحيين وتدعيم هذه المكتسبات، والشروع في مرحلة ثانية تهدف إلى الرفع من وثيرة التنفيذ والأجراً بعدما اكتمل التصور بخصوص قضايا القانون الداخلي للمجلس، ومعالجة كيفية، خصوصاً الأسئلة الشفوية، ومصاحبة عمل السادة المستشارين البرلمانيين، وتطوير قدرة الطواقم التي تشتغل في الفرق، والرفع من جاهزية الموارد البشرية بصفة عامة، واستكمال حلقات افتتاح مجلسنا على محيطه الخارجي، وخصوصاً طبعاً دوائر البحث العلمي في جامعاتنا.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أدعو السادة رؤساء الفرق ورؤساء

اللجان إلى التفكير بمعية المكتب في إيجاد السبل الكفيلة لضمان انتظامية عمل المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، فإذا كانت بعض الدساتير المقارنة قد عاجلت هذه الإشكالية بانتقالها من نظام

الدورتين إلى الدورة الواحدة، بالنسبة للسنة التشريعية، فإننا مطلوبون بإبداع آليات تجعل الدورة التشريعية غير مختزلة في حدثي افتتاحها ولختتامها.

أيها السادة والسيدات،

إن رئيس مجلسكم الموقر سيبقى طبعاً رئيساً للجميع، منفتحاً على كل الحساسيات السياسية والمهنية الممثلة بالمجلس، مرحباً بمقترحاتها ونقدها، بمبادرتها، حكماً لما يمنحه له الدستور والقانون الداخلي

للمجلس من صلاحيات بين الأغلبية والمعارضة، ساعياً إلى تطوير أداء مجلسنا ومواكبة ومصاحبة الأوراش الكبيرة التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما دعا إليه الخطاب الملكي السامي. بمناسبة افتتاح هذه الدورة من (حسن تدبير هذه المؤسسة البرلمانية في إطار من الرزانة وإيثار المصالح العليا للوطن، وفي حرص على إعطاء دفعة قوية

للتشريع بها، مما يعزز مكانتها في الصرح الديمقراطي الوطني ودورها في الانخراط القوي في الأوراش الهيكلية المؤسسية والتنموية التي تقودها، والإسهام الفعال في الدفاع عن القضايا الوطنية العادلة من خلال انتهاج دبلوماسية برلمانية أكثر نجاعة ) انتهى كلام صاحب الجلالة.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وأعطي الآن الكلمة للأستاذ عبد الرحمن أشن لقراءة البرقية الموجهة إلى صاحب الجلالة. شكراً.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن الخليفة الخامس لرئيس المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله وأعز أمره.

إلى حضرة أمير المؤمنين وسبط الرسول الأمين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

نعم سيدي أعزك الله.

يتشرف خديم الأعتاب الشريف بمناسبة اختتام الدورة الخريفية

للسنة التشريعية الثالثة من الولاية البرلمانية الثامنة أن يرفع إلى المقام العالي بالله، أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء مجلس المستشارين، آيات الولاء والإخلاص، راجياً من الله العليّ القدير أن يدمم عليكم

نعم الصحة والعافية، وأن يحفظكم بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يحقق على يديكم الكريمتين ما ترجونه لبلدكم الأمين وشعبكم الوفي. إننا يا مولاي نعرب لكم عن انخراطنا الدائم في المشروع الديمقراطي الحدائثي، الذي يقوده جنابكم الشريف، وبمواكبة مجلس المستشارين انطلاقاً من توجيهاتكم السديدة لكل مبادراتكم المباركة المؤسسة لمغرب الإصلاحات والانتقالات الهيكلية، ودعم كل الخطوات الجريئة المضمنة في عديد خطاباتكم، والتي كان آخرها إشراف جلالتكم على تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. إن مجلس المستشارين، يا مولاي، سيظل في عمله التشريعي والدبلوماسي مترجماً أميناً لقيم التحديث والحكامة الجيدة والديمقراطية وفق النموذج المغربي، منخرطاً بعزم وبقوة في الأوراش الهيكلية المؤسسية التي تقودها جلالتكم بحكمة وتبصر، مدافعاً بغيرة ووطنية

حياشة عن القضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية والوطنية من خلال عمل دبلوماسي ناجع ومبادر. حفظكم الله يا مولاي، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن وشقيقته المصونة الأميرة للا خديجة، وشد أزركم بصنوكم السعيد مولاي رشيد وباقي أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركات. محب جنابكم الشريف محمد الشيخ بيد الله. وحرر بالرباط، في 11 صفر 1431 الموافق لـ 27 يناير 2010. الله يبارك في عمر سيدي.

السيد الرئيس:

شكراً لكم على انتباهكم، رفعت الجلسة.